التكوين العالي في مجال المكتبات والمعلومات بالجزائر: نشأته، واقعه وتطوره في ظل التغييرات الجديدة

أ. وهيبة غرارمي ز.سعيدي
أستاذة مساعدة بقسم علم المكتبات
والتوثيق جامعة الجزائر – بوزربعة –

مقدمة:

يعتبر الانفجار المعلوماتي عنصرا أساسيا من عناصر المعرفة، والحاجة تقتضي تطوير خدمة أنظمة المعلومات وخدماتها لكي تؤدي دورها الفعال في المسيرة التنموية على المستوى الوطني.

ولا يختلف اثنان في أن تحقيق هذه الحاجة تستدعي توفير الطاقة البشرية المؤهلة فنيا لتكون هي الجسر الذي يربط بين المستخدمين والآلة التقنية نظرا للطلب المتزايد على تحليل المعلومات واستنباطها وتقويمها، وكذلك جميع الجوانب المتعلقة باعداد المعلومات ونشرها واستخدامها.

ومهما بلغت التكنولوجيا من شأن، فانها لن توقف مسؤولية الانسان عن أداء دوره، أو أن تحد من هذا الدور، وتظل الحاجة ماسة إلى تطوير الطاقة البشرية وتأهيلها فنيا لتكون قادرة على التعامل مع الأجهزة التكنولوجية وأنظمة المعلومات..

ويجب أن يكون التدريس والتدريب لهذه الطاقة البشرية وتطويرها جزءا من الخطط والسياسات التي تعد لتطوير البنيات الأساسية للمعلومات.وقد مضى على انشاء دراسات لتعليم المكتبيين أكثر من قرن وربع، حيث أن البداية كانت من أمريكا عندما افتتحت أول كلية جامعية لتعليم المكتبات في العالم، بجامعة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية وكان ذلك سنة 1887. كما أن إنشاء هذه الدراسات بالوطن العربي مر عليه أكثر من نصف قرن، حيث تم افتتاح أول قسم لدراسات المكتبات والمعلومات بجامعة القاهرة عام 1951. وخلال هذه الفترة الطويلة تعددت الأقسام في سائر أنحاء الوطن العربي وتنوعت البرامج وتخرج العديد والعديد من الطلاب على اختلاف المستويات ما بين ليسانس ودبلوم وماجستير ودكتوراه.

وهناك الآن عدة متغيرات أو عدة قوى تؤثر في المجتمع اليوم وفي السنوات المقبلة والتي يجب أن تستجيب لها المكتبات ولا سيما ما تعلق منها بتعليم أخصائي المكتبات والمعلومات.

وعلى ضوء هذه التغيرات، أردنا تقصي وضع الجزائر بأن نتفحص عن قرب واقع تعليم علم المكتبات والتوثيق بالجامعة الجزائرية، نشأته، تطوره، مستوياته، محتويات برامجه وكذا مكوناته.

محتويات الدراسة:

قمنا في هذه الدراسة بجمع عدد من المعلومات التاريخية والإحصائية عن التكوين في علم المكتبات للتعريف بالواقع وتطوراته وفق التغييرات التي يتعرض إليها القسم، وذلك بالتعرض إلى النقاط التالية:

1- نشأة تعليم علم المكتبات بالجزائر، أهدافه، طرقه وأساليبه.

2- الجوانب الادارية والتنظيمية لقسم علم المكتبات والتوثيق، بما فيها الجانب التشريعي، الهيكل الاداري، التنظيم المالي، الموقع والمبنى.

3- مستويات التكوين في مجال المكتبات والتوثيق، بأطواره الثلاثة: ما قبل التدرج،التدرج وما بعد التدرج.

4- برامج التدريس: محتواها حسب المستويات، هيكلتها وتطويرها.

5-الطلاب: تطور عددهم حسب المستويات والسنوات، شروط القبول، مع نظام ومدة الدراسة في كل مستوى.

6- الهيئة التدريسية تضم أرقام ومؤشرات إحصائية عن أساتذة القسم، كما ونوعا.

7- المعامل والأجهزة: تم التعرض إليها باعتبارها مواد مكملة للمنهاج الدراسي،وضرورية لبعض المواد الدراسية.

وفي الأخير، وعلى ضوء ما ورد في كل عنصر من العناصر السالفة الذكر، قمنا باستخلاص نتائج الدراسة، والتي جاءت بمثابة تعبيرا للواقع الذي هو عليه قسم علم المكتبات والتوثيق بالجزائر، بإيجابياته وسلبياته، والتي على أساسها نسعى لتطوير هذه المؤسسة التكوينية في مجال المكتبات والمعلومات في الجزائر، امتثالا بالحكمة التي تقول: "تشخيص الداء نصف الدواء"، فما سنعرضه في هذه الورقة يعد نصف الدواء أما النصف الثاني فأحسبه يكون في التفكير الجاد

والعميق من جميع الأطراف الفاعلة في إيجاد حلول جذرية لكافة المشاكل التي يتعرض إليها القسم بصفة خاصة، والتكوين في علم المكتبات والمعلومات بالجزائر بصفة عامة.

1/ نشأة تعليم علم المكتبات بالجزائر:

لقد وعت الجزائر مباشرة بعد الاستقلال وأثناء فترة البناء والتشييد التي عرفتها البلاد بعد الظروف التاريخية التي مرت بها الجزائر منذ بداية القرن التاسع عشر، والسنوات التي تربو عن المائة والثلاثين عاما من الاستدمار أو الاستعمار الفرنسي أنه عليها بتطبيق المفهوم الحديث للمكتبات، وقد وعت ذلك مبكرا لأنها كانت من ضمن أولى الدول العربية التي بدأ بها التكوين الأكاديمي في علوم المكتبات سنة 1975، سبقتها قبل ذلك مصر في بداية الخمسينات والسودان في منتصف الستينات، ثم السعودية ولبنان والعراق في بداية السبعينات وقبلها بسنة المغرب.

وقد كان الهدف الأساسي من إنشاء المعهد:

- تدعيم أنظمة المعلومات بالمختصين في المجال العلمي والتقني.
- إعطاء دفع للبحث في مجال علوم المعلومات.

وقد لجأت إلى استخدام مجموعة من الأساليب لتوفير المختصين في هذا المجال من المكتبيين والوثائقيين وحتى الأرشيفيين، ومن هذه الوسائل:

- إيفاد المبعوثين
- الاستعانة بالخبراء
- عقد دورات تدريبية
- إنشاء معهد جامعي للقيام بدراسات أكاديمية في علوم المكتبات

أصبح التدريس رسميا في الجزائر ابتداءا من سنة 1975 بجامعة الجزائر، وذلك بموجب المرسوم 75-90 المؤرخ في 24 جويلية 1975 المتضمن تنظيم الدراسات للحصول على شهادة الليسانس في اقتصاد المكتبات، وهو مرسوم من امضاء الرئيس الراحل هواري بومدين. بعدها أنشئت معاهد أخرى بقسنطينة وكان ذلك في 1982،ثم وهران سنة 1986.

فمن حيث التسمية، كان الاختصاص يحمل اسم "اقتصاد المكتبات" مثلما ينص عليه المرسوم أعلاه، ثم غيرت التسمية إلى "علم المكتبات والتوثيق" وهي الحالية للقسم.

ويعد التكوين بهذه تكوينا مشتركا حيث لا نجد فيه تخصصات أو تفرعات.

2/ الجوانب الإدارية والتنظيمية لقسم علم المكتبات والتوثيق:

إن الحديث عن هذا القسم يقودنا إلى الحديث عن جوانب متعددة منه، ولعل أهمها:

أ/ الجانب التشريعي

انشىء معهد علم المكتبات والتوثيق لجامعة الجزائر بموجب المرسوم رقم 75-90 المؤرخ في 24 جويلية 1975 والذي يتضمن تنظيم الدراسات للحصول على شهادة الليسانس في اقتصاد المكتبات. ولا يزال هذا المرسوم ساري المفعول إلى غاية اليوم.

ب/ الهيكل الإداري:

إن قسم علم المكتبات والتوثيق يقع ضمن الأقسام التابعة لكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية لجامعة الجزائر وهي تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ج/ التنظيم المالي:

إن المعهد لا يتمتع باستقلالية التسيير، وبذلك يظل تابعا للكلية في كل ما يتعلق بالإجراءات والتعاملات المالية، مما قد يؤثر سلبا على حسن سير القسم خاصة فيما يتعلق بتوفير وسائل التدريس وأدوات العمل وأيضا فيما يخص تنمية مجوعات مكتبة القسم وتحديث مقتنياتها.

د/ الموقع والمبنى:

بدأت الدراسة في شعبة علم المكتبات والتوثيق منذ سنة 1975،كان ذلك بالجامعة المركزية، ظل ذلك إلى غاية 1988. انتقل بعدها إلى ملحقة دالي ابراهيم، بالمبنى القديم الذي تشغله حاليا جامعة التكوين المتواصل، ثم انتقل إلى بناية أخرى لنفس الملحقة سنة 1990 وظل بجانب معهد التربية البدنية والرياضية لمدة سنوات إلى غاية سنة 1999، حيث انتقل بعدها إلى ملحقة بوزريعة، والتي لا يزال بها إلى غاية اليوم.

والقسم حاليا عبارة عن عمارة تتكون من ثلاثة طوابق (طابق أرضي + طابقين علويين) يتوزع عليها عدد من القاعات الدراسية.

3/ مستويات التكوين في مجال المكتبات والتوثيق:

سنستعرض فيما يلي مستويات التدرج في التكوين بعلم المكتبات والتوثيق بالجزائر حسب نشأتها التاريخية:

1- تكوين التدرج: بدأ ذلك منذ إنشاء المعهد، أي منذ سنة 1975، لمنح شهادة الليسانس (بكالوريا +4 سنوات).

2- التكوين ما قبل التدرج: وقد شرع فيه منذ 1984، لمنح شهادة تقني سامي: (مستوى النهائي أي الثالثة ثانوي وباجتياز مسابقة +2 سنتين)، ثم تحول بحكم

3- الإصلاحات التي أجرتها الجامعة سنة 1991 إلى شهادة التعليم الجامعي التطبيقي (بكالوريا +3 سنوات).

التكوين ما بعد التدرج:

أ. الدبلوم العالي لعلم المكتبات:

أنشيء بالمعهد منذ سنة 1983. ليسانس كل الشعب+ سنتين).

ب. الماجستير: منذ سنة 1984: (ليسانس علم مكتبات +2 سنتين).

ج. دبلوم DPGS ما بعد التدرج المتخصص:

طبق في سنتين فقط منذ إنشاء المعهد:

- سنة 1991 للتكوين في مجال الأرشيف.
- سنة 2003 للتكوين في المخطوطات.

د. الدكتوراه: للطلبة الحائزين على ماجستير علم المكتبات والتوثيق.

4/ برامج التدريس:

إن البرنامج أو المنهاج هو العنصر الأساسي في عملية التعليم ولا بد من إيلاء الأهمية له وذلك بالحديث عن كافة الجوانب المتعلقة به حتى تكون الصورة واضحة للمنهاج المتكامل.

وسنتعرض في دراستنا هذه إلى محتوى برامج جميع مستويات التكوين العالي في علم المكتبات بالجزائر، هيكلها وتطورها، وذلك حسب ما توفر لدينا من معلومات بقسم علم المكتبات والتوثيق لجامعة الجزائر، ملحقة بوزريعة، للسنة الجامعية 2004-2005، بالإضافة إلى بعض المراجع القليلة والنادرة التي لم يكن من السهل الوصول إليها

أ/ محتوى البرامج:

تشمل الدراسة في قسم علم المكتبات والتوثيق عددا من المواد الأساسية ذات مساس مباشر بالتأهيل المكتبي بجانبيه التكوين النظري والعملي، بالإضافة إلى جملة من المواد الموازية أو المساعدة لا بد للمكتبي من معرفة شيء عنها، كما أنه يوجد بعض المواد الخاصة بسنة التخرج، تتغير من سنة لأخرى، سميت مجازا بالمواد الاختيارية.

ب) هيكل البرامج:

يشمل هذا العنصر تقسيم محتوى البرامج حسب طريقة التكوين المتبعة:

1- التكوين النظري: يعتمد أساسا على الدروس والمحاضرات، وطبيعة المحاضرة كما هو معروف أن يقوم شخص من ذوي المعرفة والخبرة بالتحدث لمجموعة من المستمعين عن موضوع محدد، ثم تجري في نهاية المحاضرة مناقشة قصيرة عبارة عن أسئلة وتعليقات. كذلك الدرس، فهو عرض شفهي للمعلومات من جانب الأستاذ، أما الطلاب فهم يستمعون ويسجلون ما يلتقطون للرجوع إليه فيما بعد.

وقد يلجأ المعلمون إلى هذه الطريقة لأنها تمكنهم من عرض أكبر قدر من المعلومات في اقصر وقت ممكن على أكبر عدد من الطلاب.

بالإضافة إلى الاقتصاد في الوقت، فهي طريقة منظمة مرتبة ومحدودة، ولهذا التنظيم والترتيب والتحديد فائدة كبيرة في الدراسة، إلا أن لها بعض العيوب، كما أنها لا تصلح لان تكون الطريقة الأساسية للتدريس، خاصة في مجال المكتبات والمعلومات. لذلك يعتمد التعليم بقسم علم المكتبات والتوثيق على تطبيقات ميدانية، تدخل في إطار التكوين العملي.

2- التكوين العملي: يتمثل الجزء العملي للتكوين فيما يلي:

* البحوث:
* التطبيقات العملية:
* التربصات:
* مشروع التخرج: المذكرة:

ج/ تطوير البرامج:

إن البرنامج الناجح هو البرنامج المتطور الذي يستوعب التجديدات الحديثة والتقنية في عالم المكتبات حتى يكون قادرا على تلبية حاجات الدارسين ومراكز

المعلومات وخاصة في بلادنا، حيث المكتبات في حالة تطور مستمر حتى تستطيع اللحاق بانجازات التكنولوجيا الحديثة.

ويفرض هذا الوضع على مناهج علم المكتبات أن تكون في حالة مستمرة من التطور وأن تكون قابلة للتطور المستقبلي.

ومنذ إنشاء هذه البرامج سنة 1975، تمت مراجعتها بشكل عميق على فترات، قسمت الى أربع مراحل، هي كالتالي:

- البرنامج الأول: 1975- 1983
- البرنامج الثاني: 1984- 1990
- البرنامج الثالث: 1991- 2000
- البرنامج الرابع: 2001 الى غاية اليوم.

5/ الطلاب:

يفترض أن يكون هناك بعض الشروط الواجب توفرها في دارسي المكتبات والمعلومات، منها إتقان اللغات الأجنبية بصفة خاصة والقدرة على استعمال الاعلام الآلي فضلا عن بعض الصفات مثل حب الكتب والقراءة، إلا أن شيئا من هذا لا يحدث في الواقع، حيث أن التوجيه إلى هذه الشعبة في الجزائر حسب ما تنص عليه تعليمة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لا يراعي هذه الشروط طالما أن التوجيه يجرى على أساس الشعب وليس على أساس المواد.

وعادة يوجه إلى هذه الشعبة طلبة الفروع الأدبية وذوي المعدلات الدنيا من الشعب العلمية، وليس لطلبة الشعب التقنية مجال اختيار هذه الشعبة بحكم اختصاص تعليمهم.

6/ الهيئة التدريسية:

إن المدرسين عنصر هام في عملية تدريس علم المكتبات وعليهم يتوقف النجاح أو التعثر للمنهاج الدراسي. ويستعين القسم بعدد من ذوي التخصص في المجال من الحاصلين على درجات الدكتوراه والماجستير والدبلوم العالي للمكتبات وغيرها من التخصصات وذلك نتيجة معاناة القسم من عدم وجود كفاية المدرسين الدائمين بالقسم بالرغم من ارتفاع وتيرة التوظيف لهذه السنة مقارنة بالسنوات الماضية.

وبذلك يتضح جليا انه بالنسبة للسنة 2004-2005، واعتمادا على الإحصائيات التي بحوزتنا أعلاه، فان المجموع الكلي للطلبة والبالغ عددهم 2296 طالبا يعمل على تكوينه 103 أستاذا، أي أن متوسط عضو هيئة التدريس الواحد والدائم يبلغ 57.4 طالبا وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بالمعايير الدولية التي تدعو إلى أن يكون متوسط كل أستاذ 20 طالبا، أما إذا قورنت ببلد آخر كمصر التي يبلغ فيها هذا المتوسط 218,6 طالبا للأستاذ الواحد فالفرق بطبيعة الحال يكون شاسعا.

وتجدر الإشارة إلى أن الأساتذة الدائمون يشكلون نسبة 38.8 بالمائة، في حين أن الأساتذة المشاركون والمؤقتون يشكلون مجتمعين نسبة 61.1، وهي نسبة كبيرة.

7/ المعامل والأجهزة:

تحتاج الدراسة كما يحتاج البحث إلى توفر بعض التجهيزات التي تعد كمواد مكملة للمنهاج الدراسي فيما يتعلق بالبحوث والأعمال التطبيقية، ويتوفر قسم علم المكتبات بجامعة الجزائر على ما يلي:

أ/ مكتبة متخصصة:

ب/ قاعة الاعلام الآلي:

ج/معمل ببليوغرافي:

د/ ورشة للتكنولوجيات الحديثة:

نتائج الدراسة:

من خلال ما تم عرضه وتفصيله في كل عنصر من العناصر السابقة، يمكننا الوقوف على أهم الصعوبات والعراقيل، أو المشاكل والسلبيات التي يتعرض إليها قسم علم المكتبات والتوثيق بجامعة الجزائر، لكن لا بأس قبل ذلك أن نقف أولا على الايجابيات التي يتميز بها، وهي كالتالي:

الايجابيات:

1- التخصص على مستوى جامعي: إن التكوين الجامعي لعلم المكتبات والتوثيق في الجزائر يعد في حد ذاته مكسب للاختصاص، خاصة إذا علمن أنه يعتبر تعليما جامعيا رسميا بالجزائر منذ 30 سنة (1975).

2- تعدد الأقسام: إن وجود ثلاثة أقسام لهذا الاختصاص على المستوى الوطني (الجزائر-قسنطينة-وهران) دليل على لامركزية هذا الاختصاص، مع ما يحمله هذا المعنى من تعاون وتظافر الجهود من أجل النهوض بالتخصص وإمكانية توسيع هذا التعدد ليشمل مناطق وولايات أخرى من الوطن.

3- تنوع المواد التعليمية المدرسة:

تتميز المواد المقرر تدريسها بقسم علم المكتبات والتوثيق بالتنوع،كما نلمس أيضا طابع التجديد فيها حيث أن معظم المواد المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات قد تم استحداثها مؤخرا في آخر تعديل للبرنامج سنة 2001، وذلك لمسايرة متطلبات العصر التي هي في تجديد مستمر.

4- عدد الطلبة في ارتفاع مستمر:

إن الجداول الإحصائية والمعطيات الرقمية التي تناولتها دراستنا توضح بشكل عام التناسب الطردي بين تقدم السنوات وارتفاع عدد الطلبة بالقسم.

5- الهيئات التوظيفية في حاجة مستمرة لهذا التخصص:

لا نبالغ إذا قلنا أن تخصص علم المكتبات والتوثيق هو التخصص الوحيد في لجزائر الذي لم يتمكن منه وحش البطالة، ونستمد دليلنا على هذا الحكم من :راستنا التي أجريناها على المكتبات المدرسية في الجزائر، والتي بينا فيها العجز الكبير ي أمناء المكتبات المدرسية والذي قد يطول لسنوات من أجل سده نهائيا، بالنظر إلى كثرة عدد المؤسسات التعليمية بالجزائر والذي هو في ارتفاع مستمر منذ استقلال لجزائر حسب ما تشير إليه الإحصائيات التي تناولتها الدراسة، خاصة اذا علمنا أن كل مؤسسة تعليمية تتطلب على الأقل مكتبي واحد إن لم يكن أكثر.

لسلبيات:

1- البرامج التعليمية يجب أن تراجع باستمرار:

يعد اختصاص علم المكتبات والمعلومات اختصاصا حيا، نظرا لارتباطه الوثيق بمجتمع لمعلومات الذي يعد الميزة الأساسية لهذا العصر، عصر المعلومات، وكل ما يتعلق به من

تكنولوجيا المعلومات التي هي في تطور مستمر، لا يكاد يلاحقه الإنسان الذي يعيش في البلدان المتقدمة فما بالك بالإنسان الذي يعيش في البلدان السائرة في طريق النمو.

2- كثرة الساعات المدرسة بالقسم:

كثرة الساعات التي يتم دراستها بالمقارنة مع عدد الساعات التي يتم تدريسها للطالب الأمريكي على سبيل المثال،فمعدل الساعات الأسبوعية لاختصاص علم المكتبات بأمريكا لا يتعدى 15 ساعة للطالب المتفرغ، بينما نجده في الجزائر لطلبة الليسانس وش.ج.د.ت يتراوح بين 24 و25 ساعة، مما يجعل الطالب حبيس مقاعد الجامعة ويقعده ذلك عن البحث وتعلم مهاراته مثلما سنفصله لاحقا في النقطة الموالية.

3- نقص خبرة الطلبة في مجال البحث أو التكوين المستمر:

من الضروري أن نعلم أيضا أن الساعات الخمس عشرة التي يقضيها الطالب مستمعا لمحاضرات الأساتذة، أو متناقشا معهم في قاعات الدرس، لا بد أن ينفق ضعفها على الأقل باحثا عن مصادر أخرى للمقارنة بين ما يسمعه في الدرس وما يجده في المكتبة، وبذلك ينفق الطالب الدارس على الأقل نصف وقته في كيفية الحصول على المعلومات واكتساب المهارات اللازمة لتحديد المصادر وطرق الانتفاع بها واستثمارها، بدل تكريس وقته كله في استظهار أكبر قدر من المعلومات التي قد تتجمد في العام الذي يتخرج فيه لأن المعلومات في حركة تجديد مستمرة.

4- كثرة الطلاب ونقص الهياكل البيداغوجية:

إن ارتفاع عدد الطلاب بالقسم الذي لاحظناه في هذه الدراسة ينبغي أن يصاحبه ارتفاع في عدد الهياكل البيداغوجية، بما فيها القاعات ووسائل التدريس والأجهزة، لكن الواقع يصرح بغير ذلك، فعدد الطلبة يزداد من عام لآخر أما الهياكل القاعدية والتجهيزات البيداغوجية فهي باقية على نفس الحال، وأكبر دليل على ذلك وجود أكثر من 40 طالبا بالقسم في الأعمال الموجهة.

5- نقص في الهيئة التدريسية الدائمة والمتخصصة:

إن الأساتذة الدائمون يشكلون نسبة 38.8 بالمائة ،في حين أن الأساتذة المشاركين والمؤقتين يشكلون مجتمعين نسبة 61.1، وهي نسبة كبيرة،أي أن التعليم بهذا التخصص يقوم به وبنسبة تقارب الثلثين 3/2 أساتذة غير دائمون مما يؤثر سلبا لا

محالة في مردودية ونوعية التعليم، ضف إلى ذلك نقص في الأساتذة الحائزين على دكتوراه في التخصص مما يعقد أو يصعب عملية تأطير طلبة الماجستير بالقسم.

6- نقص المعامل والأجهزة وأدوات العمل:

ويتمثل هذا النقص فيما يلي:

- نقص أجهزة الإعلام الآلي، الشيء الذي أدى إلى اجتماع ما بين 5 و10 طلبة حول جهاز واحد للإعلام الآلي، مما يجعل عملية الاستيعاب والتطبيق صعبة.

- نقص الورشات أو المخابر التي يمكننا القيام بالأعمال التطبيقية لبعض المقررات التي تحتاج إلى التطبيق العملي لبعض المفاهيم المتعلقة بعلم المكتبات، كالفهرسة، الببليوغرافيا، اللغات التوثيقية أو التحليل الوثائقي وحتى تكنولوجيا المعلومات.

- نقص أدوات العمل، مثل تقنينات (تدوب) وAFNOR المستعملين في الفهرسة، وتصنيف ديوي العشري CDD المستعمل في اللغات التوثيقية.

7- نقص المراجع خاصة الحديث منها:

إن عدم الاستقلالية المالية للقسم وارتباطه الوثيق بالكلية من حيث التنظيم المالي يحد من حرية التصرف في نفقات القسم، ويجعله دائما تحت رعاية إدارة الجامعة ولا يمكنه اتخاذ القرارات الدقيقة وإدخال التغييرات اللازمة في الوقت المناسب وفي المكان الذي يستوجب التغيير أو اتخاذ القرار بشأنه. وكنتيجة لذلك نجد اقتناءات القسم قليلة وتكاد تكون منعدمة، خاصة بعد نقل مكتبة القسم إلى المكتبة الجامعية، فالمراجع الباقية الآن في مكتبة القسم محدودة وفي تقادم مستمر من سنة إلى أخرى.

8- الاعتماد على التطبيقي أكثر من النظري في التدريس:

الدليل أن المقررات العملية والتي تحتاج إلى تطبيقات ميدانية في المكتبات ومراكز المعلومات تدرس داخل الأقسام، كالفهرسة، الببليوغرافيا، اللغات التوثيقية وحتى تكنولوجيا المعلومات. فأنى للطالب أن يستوعب مثل هذه المفاهيم التطبيقية إذا لم يتعامل معها ميدانيا وبالشكل الملموس وليس على شكل دروس ومحاضرات.

9- عدم امكانية وجود التعليم عن بعد:

التعليم عن بعد،كما يقول الدكتور صوفي هو مفهوم جديد في منطقتنا العربية يتكامل مع التعليم العادي ويكمله دون أن يحل محله، وتتضاعف أعداد المنتمين إلى

التعليم عن بعد في الدول المتقدمة بصورة ملحوظة، حتى ان بعض مدارس المكتبات الأمريكية أغلقت أبوابها لصالح التعليم عن بعد.

ويفيد التعليم عن بعد في تخفيض النفقات ودعم التعليم الحر، وعدم إضاعة وقت *الطالب في الحضور اليومي للجامعة. كما أن التعليم عن بعد يفيد في إمداد الدارسين* بتعليم أفضل من التعليم العادي داخل أسوار الجامعات، مع التغلب على المشكلات والعوائق الخاصة بالتعلم العادي مثل العوائق الجغرافية والبيئية، والاقتصادية، فضلا عن تلبية سوق العمل وحركة التنمية الشاملة. وأكثر الفئات اهتماما بالتعليم عن بعد هم العاملون في المهنة. أما واقعنا فيقول غير ذلك حيث أن عدد معتبر من الطلبة العاملين يدرسون في هذا الاختصاص ولديهم مشكل في التوفيق بين عملهم ودراستهم.

10- الافتقار إلى تكوين المكونين:

إن الدراسات أثبتت أن عدم تطور أساليب التدريس يعود بالدرجة الأولى إلى المدرس. أي أن الأستاذ مطالب هو أيضا بالتكوين الدائم والمستمر من أجل مسايرة التطور الحاصل،ولا يمكن للطالب أن يضمن تكوينا سليما إذا لم يكن الأستاذ نفسه حريصا على مراجعة معلوماته وتحديثها لحمايتها من خطر التقادم الذي يتربص بها من يوم لآخر.إن الأمر هنا يتعلق بالاستثمار في الانسان، مثلما يقول كرومي وكيفلان "يجب أن ننقطع عن الاستثمار في التكنولوجيا فقط، بل يجب كذلك الاستثمار في الانسان". وهذه النقطة بالذات، الحديث فيها ذو شجون، والخوض فيها يحتاج لدراسات وبحوث أو حتى ندوات وأيام دراسية مثلما هو الحال في هذا الملتقى.

خاتمـــة:

هذه صورة عن قسم علم المكتبات والتوثيق بجامعة الجزائر،اجتهدنا في نقلها بكل صدق وموضوعية، عرضنا فيها الايجابيات المشرفة والسلبيات المؤلمة، دون الخوض في الأسباب المؤدية لهذه الحال، والغرض من ذلك أن نفكر سويا في إيجاد الدواء المناسب بعد أن تم التشخيص ولو الجزئي للقسم، وذلك بالتفكير في الحلول الممكنة للنهوض بهذا القطاع الهام في بلادنا، والذي لحد

الآن لم يحض بالاهتمام والعناية اللازمين من طرف السلطات المعنية، نأمل أن تكون هذه الدراسة تحسيسا لهم، كما نأمل أن تكون أيضا دعوة لكل منتم لهذا الاختصاص، سواء كان أستاذا أو طالبا أو باحثا أو عاملا أن يساهم ولو بالقدر البسيط، كل في مجال اهتمامه، للنهوض بهذا الاختصاص على غرار التخصصات الأخرى المعروفة في الوسط العلمي الأكاديمي.

المراجع

الكتب:

1. **عبد اللطيف صوفي**.التكوين العالي في علوم المكتبات والمعلومات، 2002.

2. **محمد فتحي عبد الهادي**.-اتجاهات حديثة في الكتبات والمعلومات.- القاهرة: دار غريب، 2002.

3. **محمد فتحي عبد الهادي وأسامة السيد محمود**.-دراسات في تعليم المكتبات والمعلومات، 1995.

4. **سعد محمد الهجرسي**.المكتبات والمعلومات في المدارس والكليات.-القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1993.

الدوريات:

5. **عبد الباقي الدالي**.مؤسسات ومدارس علم المكتبات والمعلومات في الوطن العربي.- المجلة العربية للمعلومات.-مج.3، ع.2، 1982.

6. **عبد الله الشريف**. - المناهج والبرامج الدراسية في علم المكتبات والمعلومات في الوطن العربي.- المجلة العربية للمعلومات .- مج.3،ع.2، 1982.

7. **عز الدين بودربان**.تكوين المستفيدين في مجال المعلومات بين الحاجة والعوائق.مجلة المكتبات والمعلومات .مج.1.ع.1.-قسنطينة، 2002.

8. **علاهم رابح**. وضعية البحث في المكتبات والمعلومات بقسم علم المكتبات والتوثيق.-مجلة علم المكتبات.-ع.2002.

9. **محمد ناصر السويدان**.وسائل وأساليب تدريس علم المكتبات والمعلومات في الوطن العربي. المجلة العربية للمعلومات. مج.3. ع. 2. 1982.

10. Hocine Bey,A. Evolution des programmes de la licence de bibliothéconomie : 1975-2000.-Revue de bibliothéconomie.-n 2.2002.

مذكرات:

11. **غرارمي وهيبة**. المكتبات المدرسية: أهميتها وواقعها في المنظومة التربوية الجزائرية: دراسة تربوية مسحية بالولايات الجزائر، سطيف، مستغانم، المسيلة وغرداية، 2001. –مذكرة ماجستير بقسم علم المكتبات والتوثيق.

نصوص رسمية:

12. المرسوم رقم 75–90 المؤرخ في 24 جويلية 1975 المتضمن تنظيم الدراسات للحصول على شهادة الليسانس في اقتصاد المكتبات.

13. المرسوم التنفيذي رقم 98–254 المؤرخ في 17 غشت سنة 1998، المتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي.